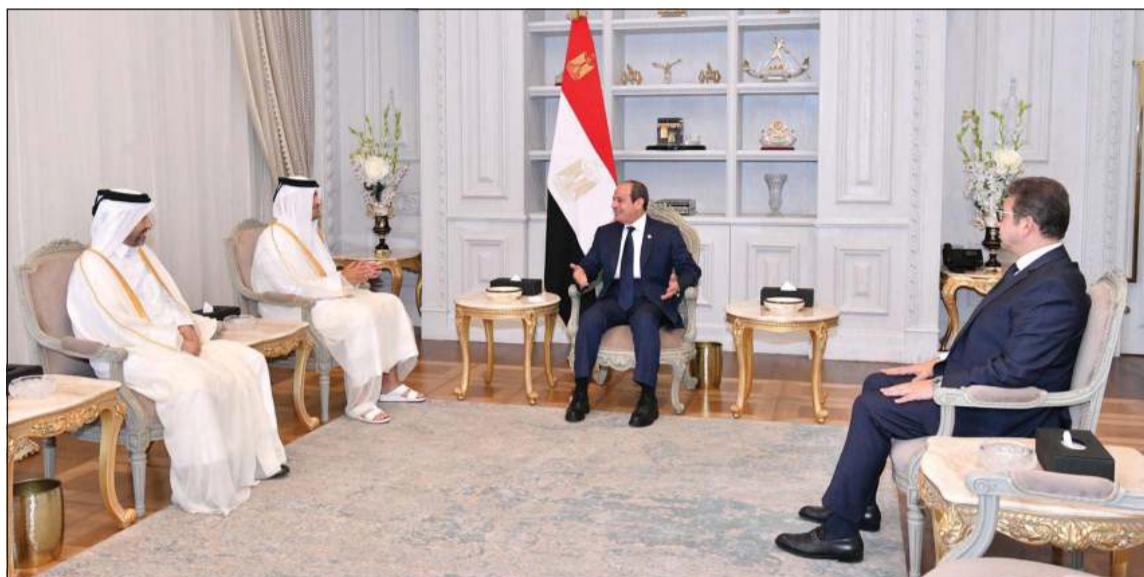


أبناء مصرية

أكد حرص مصر على مواصلة التنسيق والتعاون مع البحرين في جميع المجالات

السياسي ورئيس وزراء قطر: إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة السبيل الوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط



الرئيس عبدالفتاح السيسي مستقبلاً الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر بحضور اللواء حسن رشاد رئيس المخابرات العامة وخلفان بن علي بن خلفان الكعبي رئيس جهاز أمن الدولة القطري.

القاهرة - خديجة حمودة

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي ضرورة البدء الفوري في عملية إعادة إعمار قطاع غزة عقب وقف إطلاق النار، والإعداد لعقد مؤتمر القاهرة الدولي لإعادة الإعمار، بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية والأمم المتحدة.

جاء ذلك، خلال استقبال الرئيس عبدالفتاح السيسي، أمس الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة قطر، وذلك بحضور اللواء حسن رشاد رئيس المخابرات العامة، الكعبي رئيس جهاز أمن الدولة القطري.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد الشناوي، بأن رئيس الوزراء القطري نقل إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي تحيات صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، مؤكداً حرص القيادة القطرية على تعزيز أطر التعاون الثنائي في مختلف المجالات، انطلاقاً من الأهمية التي توليها الحكومة القطرية لتوطيد العلاقات بين البلدين، لاسيما فيما يتعلق بدعم مشروعات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، أكد الرئيس خليفة قائد العمليات الخاصة بالمملكة. وقال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أن اللقاء شهد توافقاً في الرؤى بشأن أهمية تكثيف الجهود المشتركة لإيجاد حلول سياسية وسلمية للآزمات التي تشهدها بعض دول المنطقة، مع التأكيد على احترام سيادة تلك الدول ووحدة أراضيها، وضرورة مواصلة التشاور والتنسيق بين مصر وقطر فيما يخدم المصالح المشتركة ويعزز الأمن والاستقرار الإقليمي. كما أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي حرص مصر على مواصلة التنسيق والتعاون

والأسرى، مع التأكيد على الرضا القاطع لإعادة الاحتلال العسكري للقطاع ولأية محاولات لتجسير الفلسطينيين من أرضهم.

كما شدّد الرئيس ورئيس الوزراء القطري على أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية، يمثل السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الشرق الأوسط.

وذكر المتحدث الرسمي أن اللقاء شهد توافقاً في الرؤى بشأن أهمية تكثيف الجهود المشتركة لإيجاد حلول سياسية وسلمية للآزمات التي تشهدها بعض دول المنطقة، مع التأكيد على احترام سيادة تلك الدول ووحدة أراضيها، وضرورة مواصلة التشاور والتنسيق بين مصر وقطر فيما يخدم المصالح المشتركة ويعزز الأمن والاستقرار الإقليمي. كما أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي حرص مصر على مواصلة التنسيق والتعاون

المشترك مع البحرين في جميع المجالات، بما يعكس العلاقات التاريخية المتينة بين البلدين، ويخدم مصالح وتطلعات الشعبين الشقيقين، لا سيما في ظل التحديات التي تواجه المنطقة.

جاء ذلك خلال استقبال الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس الشيخ ناصر بن حمد بن عيسى آل خليفة مستشار الأمن الوطني وقائد الحرس الملكي بمملكة البحرين، والشيخ خالد بن حمد بن عيسى آل خليفة قائد العمليات الخاصة بالمملكة.

وقال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أن الشيخ ناصر بن حمد، والشيخ خالد بن حمد نقلوا إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي تحيات ملك البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مشيداً بعمق العلاقات الأخوية التي تجمع بين البلدين، مؤكداً أهمية تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات، كما تمنا جهود الرئيس في دعم الأمن والاستقرار الإقليمي.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أن الرئيس رحب من جانبه بضييف مصر الكريمين، معرباً عن تقدير مصر الكبير

لسياسات وجهود الملك حمد بن عيسى آل خليفة. وذكر المتحدث الرسمي أن اللقاء تناول سبل تعزيز التعاون الثنائي، إلى جانب استعراض تطورات الأوضاع في قطاع غزة، والجهود المصرية المبذولة بالتنسيق مع قطر والولايات المتحدة لتحقيق التهذئة ووقف إطلاق النار، كما تم التأكيد على ضرورة الإسراع في إدخال المساعدات الإنسانية للقطاع دون عوائق، ورفض تهجير الفلسطينيين، وأهمية إحتواء التوترات في عدد من دول المنطقة، حفاظاً على الأمن والاستقرار الإقليمي.

وفي الشأن المصري الداخلي، أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أن إتاحة الموارد الدوالية بشكل كاف يعكس بصورة إيجابية على توفير مخزون مطمئن من السلع المختلفة، والمنتجات البترولية، وكذا مستلزمات الإنتاج للمصانع، كما أكد ضرورة استمرار جهود زيادة الحصيلة الدوالية، وخاصة من الموارد المحلية، وتواصل التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي لضمان الحفاظ على سعر صرف مرن وموحد للعملة الأجنبية.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد الشناوي بأن

الرئيس السيسي تناول في اجتماعه أمس مع محافظ البنك المركزي حسن عبدالله عدداً من المحاور المتعلقة بإدء الاقتصاد المصري خلال الفترة الحالية، بما في ذلك الجهود المبذولة لاستمرار انخفاض معدلات التضخم، والمؤشرات الخاصة بتعزيز احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، كما تم استعراض الوضع بالنسبة للاقتصاد العالمي، وتداعيات التحديات التي تواجه مختلف دول العالم، وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الكلي. وقال السفير محمد الشناوي «إن الاجتماع استعرض كذلك ما يتعلق بإتاحة الفرص

والتعمير دور القطاع الخاص في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية، وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.. وقد وجه الرئيس في هذا الصدد بتعزيز الحوافز للاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة، وإتاحة الفرص للقطاع الخاص لدفع النمو الاقتصادي، بما يسهم في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية، بضرورة مواصلة العمل المكثف لتوفير الظروف الملائمة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتمكين القطاع الخاص.

أبناء سورية

اتفاقية سعودية - سورية لتشجيع وحماية الاستثمار بين البلدين



مراسم توقيع اتفاقية تشجيع الاستثمار بحضور وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح ووزير الاقتصاد السوري محمد الشعار (سانا)

وكالات: أعلنت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس» عن زيارة وفد سوري اقتصادي برئاسة وزير الاقتصاد السوري الدكتور محمد نضال الشعار، إلى المملكة، وذلك امتداداً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بتعميق وتطوير الشراكة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية. وأكدت «واس» أن الزيارة تأتي استمراراً لمخرجات المنتدى الاستثماري السعودي - السوري الذي عقد الشهر الماضي في دمشق برعاية الرئيس السوري أحمد الشرع، وبمشاركة أكثر من 100 شركة سعودية و20 جهة حكومية من المملكة

ووقع وزير الاقتصاد السوري ووزير الاستثمار السعودي المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح، اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين البلدين، وذلك على هامش اجتماع الطاولة المستديرة الذي انعقد بالرياض أمس.

ونكرت وكالة الأنباء السورية «سانا» ان الجانبين أكدا أن الاتفاقية جاءت تتويجا للجهود المتواصلة لتفعيل الشراكات الإستراتيجية وتوسيع قاعدة الاستثمارات المشتركة، حيث تهدف إلى تهيئة بيئة قانونية واستثمارية جاذبة، وتوفير أطر عملية تضمن حماية الاستثمارات، وتيسير تدفق رؤوس الأموال، بما يسهم في تطوير قطاعات حيوية تشمل الصناعة، والخدمات، والبنية التحتية، والسياحة.

وأوضح الفالح أن الاتفاقية تندرج ضمن رؤية المملكة لتعزيز شراكاتها الاقتصادية مع الدول العربية، وتهيئة فرص استثمارية معقدة، مشيراً إلى أن توقيع الاتفاقية مع سورية يعكس التوجه نحو تعاون مستدام يدعم استقرار المنطقة وإزدهارها. واعتبر الشعار أن توقيع الاتفاقية يشكل نقلة نوعية في مسار العلاقات الاقتصادية بين سورية والمملكة، ويفتح آفاقاً واسعة لتعاون استثماري مثمر يحقق المنفعة المتبادلة، ويعزز الروابط الأخوية بين الشعبين، مشيراً إلى أهمية الدور السعودي في دعم مسيرة التعافي الاقتصادي في سورية.

ووفقاً لتقرير السياسة الرسمي للشركة، فإن هذا «التغيير يشمل منصات إعلانية متعددة، حيث سيتم تحديث سياسة المتطلبات القانونية لإعلانات الشركة، وصفحة مركز المساعدة، لتعكس إزالة سورية من قائمة عقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي. وبعد هذا التعديل تطوراً مهماً في إمكانية الوصول إلى التسويق الرقمي في منطقة الشرق الأوسط».

وأشارت «غوغل» إلى أنه سيطلب من الناشرين والمعلنين، المتأثرين سابقاً بالعقوبات السورية، استعادة حساباتهم عبر إجراءات

والتحقق القياسية من الشركة، ومراجعة الحسابات المعلقة بسبب القيود الجغرافية يدويًا، قبل إتاحة استعادة الخدمة، موضحة أن فرق الدعم التابعة لها ستعالج طلبات الاستعادة وفقاً لإجراءات الاستئناف المعتمدة. وبحسب سياسة «غوغل» فإن انضمام سورية مجدداً إلى منظومتها الإعلانية يتيح الوصول إلى شريحة سكانية تقدر بنحو 22 مليون نسمة، مما يمثل توسعاً كبيراً في نطاق التسويق الرقمي في الشرق الأوسط. وأشارت إلى أن معدلات انتشار الإنترنت في سورية تقدر بنحو 34٪. ونوهت الشركة بأهمية فرص الإعلان عبر الهاتف المحمول، وقالت: «إذا استمر اعتماد الهواتف الذكية في سورية، رغم التحديات الاقتصادية، فسوف يزداد الطلب على الخدمات المحلية التي تسعى للوصول إلى الجمهور المحلي، وللشركات الدولية التي تستهدف الجاليات السورية في الخارج».

«غوغل» تعلن إزالة سورية من قائمة «العقوبات» وتستأنف خدماتها الإعلانية فيها

ووفقاً لتقرير السياسة الرسمي للشركة، فإن هذا «التغيير يشمل منصات إعلانية متعددة، حيث سيتم تحديث سياسة المتطلبات القانونية لإعلانات الشركة، وصفحة مركز المساعدة، لتعكس إزالة سورية من قائمة عقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي. وبعد هذا التعديل تطوراً مهماً في إمكانية الوصول إلى التسويق الرقمي في منطقة الشرق الأوسط».

وأشارت «غوغل» إلى أنه سيطلب من الناشرين والمعلنين، المتأثرين سابقاً بالعقوبات السورية، استعادة حساباتهم عبر إجراءات

والتحقق القياسية من الشركة، ومراجعة الحسابات المعلقة بسبب القيود الجغرافية يدويًا، قبل إتاحة استعادة الخدمة، موضحة أن فرق الدعم التابعة لها ستعالج طلبات الاستعادة وفقاً لإجراءات الاستئناف المعتمدة. وبحسب سياسة «غوغل» فإن انضمام سورية مجدداً إلى منظومتها الإعلانية يتيح الوصول إلى شريحة سكانية تقدر بنحو 22 مليون نسمة، مما يمثل توسعاً كبيراً في نطاق التسويق الرقمي في الشرق الأوسط. وأشارت إلى أن معدلات انتشار الإنترنت في سورية تقدر بنحو 34٪. ونوهت الشركة بأهمية فرص الإعلان عبر الهاتف المحمول، وقالت: «إذا استمر اعتماد الهواتف الذكية في سورية، رغم التحديات الاقتصادية، فسوف يزداد الطلب على الخدمات المحلية التي تسعى للوصول إلى الجمهور المحلي، وللشركات الدولية التي تستهدف الجاليات السورية في الخارج».

ووفقاً لتقرير السياسة الرسمي للشركة، فإن هذا «التغيير يشمل منصات إعلانية متعددة، حيث سيتم تحديث سياسة المتطلبات القانونية لإعلانات الشركة، وصفحة مركز المساعدة، لتعكس إزالة سورية من قائمة عقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي. وبعد هذا التعديل تطوراً مهماً في إمكانية الوصول إلى التسويق الرقمي في منطقة الشرق الأوسط».

وأشارت «غوغل» إلى أنه سيطلب من الناشرين والمعلنين، المتأثرين سابقاً بالعقوبات السورية، استعادة حساباتهم عبر إجراءات

والتحقق القياسية من الشركة، ومراجعة الحسابات المعلقة بسبب القيود الجغرافية يدويًا، قبل إتاحة استعادة الخدمة، موضحة أن فرق الدعم التابعة لها ستعالج طلبات الاستعادة وفقاً لإجراءات الاستئناف المعتمدة. وبحسب سياسة «غوغل» فإن انضمام سورية مجدداً إلى منظومتها الإعلانية يتيح الوصول إلى شريحة سكانية تقدر بنحو 22 مليون نسمة، مما يمثل توسعاً كبيراً في نطاق التسويق الرقمي في الشرق الأوسط. وأشارت إلى أن معدلات انتشار الإنترنت في سورية تقدر بنحو 34٪. ونوهت الشركة بأهمية فرص الإعلان عبر الهاتف المحمول، وقالت: «إذا استمر اعتماد الهواتف الذكية في سورية، رغم التحديات الاقتصادية، فسوف يزداد الطلب على الخدمات المحلية التي تسعى للوصول إلى الجمهور المحلي، وللشركات الدولية التي تستهدف الجاليات السورية في الخارج».

أبناء لبنانية

رئيس الجمهورية: المطلوب الآن التزام الأطراف الأخرى بمضمون ورقة الإعلان المشتركة

باراك التقي الرؤساء الثلاثة.. لا تهديد وعودة إلى «خطوة مقابل خطوة»

فإن قرارات الحكومة ستنفذ في نهاية المطاف، ولو كانت الولاة متعثرة بعض الشيء من خلال اللعب على المهل الزمنية».

وأضاف: «لا أحد يريد العودة إلى الوراء أو الوقوف في وجه العاصفة الدولية برفض هذه القرارات، وسط الإجماع الداخلي اللبناني حول موضوع سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها». وأشار «إلى أن المواقف والتصريحات تهدف إلى تحسين شروط التفاوض الداخلي من جهة، وفي الوقت عينه محاولة لدفع القوى الدولية للضغط على إسرائيل لتقديم خطوات مقابلة، لأنه لا يمكن الاستمرار في تطبيق قرار وقف إطلاق النار والالتزام به من جانب واحد. وتضاف إلى ذلك اتصالات دولية تجري في شأن الإفراج عن تطبيق قرارات الحكومة اللبنانية ورفع الضغوط الإقليمية عنها، وبالتالي فإن عملية التطبيق وان تعترض بعض الشيء أو أخذت مهلة إضافية، فإن هذا الأمر في النهاية سيبقى تحت سقف التفاوض والمهل، كما حصل من تمديد مهلة الستين يوماً لانسحاب الإسرائيلي بعد التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في 27 نوفمبر الماضي».

مديانيا، يتواصل التصعيد الإسرائيلي على لبنان سواء من خلال الغارات على مختلف المناطق، أو من خلال إبقاء المنطقة الحدودية أشبه بـ«شرط عالز»، بمنح السكان من التوجه إلى البلدات الحدودية أو إزالة أي تارك مع الدخول اليومي من قبل وحدات عسكرية إسرائيلية وتدمير المنازل كما حصل فجر

أسس في حي الكسار في بلدة ميس الجبل، والقيام بعملية تحريف في إطار سياسة منهجية لتغيير المعالم وحدود الأراضي والحقول.

ومع اقتراب السنة الثانية على تهجير أبناء البلدات الحدودية منذ إعلان «حزب الله» إطلاق «حرب الإنسان»، بدأت ترتفع أصوات أبناء هذه القرى عن تشكيل تجمع شعبي لإنهاء القرى الحدودية، وتم تقديمه بأنه بعيد عن السياسة، وأن كل ما يسعى إليه هو العمل على إيجاد سبل لعودة السكان إلى بلداتهم، في ظل ما يعاني منه المهجرون من غياب أي مساعدات أو تغطية، سواء من الحكومة أو من هيئات حزبية أو إجتماعية، مع العجز عن تأمين بدلات الإجراءات وأكلاف الحياة المرتفعة خارج تلك البلدات والقرى.



البعوث الأميركي توماس باراك محاطاً بالصحافيين لدى وصوله إلى عين التينة للقاء الرئيس نبيه بري (محمود الطويل)

بيروت - ناجي شربل وأحمد عز الدين

اختلقت زيارة المبعوث الأميركي توماس باراك إلى بيروت رفقة نائبة المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط مورغان أورتاغوس عن الزيارات السابقة. تبديل في اللهجة، وإظهار ود بعيداً من التهديد والوعيد وأعطاه المهل، وتقديم الحوار الإيجابي مع الدولة اللبنانية، على الوقوف بشكل كامل في صف الجانب الإسرائيلي.

وقال رئيس الجمهورية العماد جوزف عون أمام باراك وأورتاغوس: «المطلوب الآن التزام الأطراف الأخرى بمضمون ورقة الإعلان المشتركة، والمزيد من دعم الجيش اللبناني وتسريع الخطوات المطلوبة دولياً لإطلاق ورشة إعادة الإعمار في المناطق التي استهدفتها الاعتداءات الإسرائيلية».

وتعمد باراك ترك فسحات أمل بحلول توافقية، بالعودة إلى مشروعه الأساسي: خطوة مقابل خطوة، وقال من قصر بعيداً بعد اجتماعه بالرئيس «بعد خطوة لبنان، هناك خطوة منتظرة من إسرائيل، وعلى الجميع أن يتعاون بعيداً من العداينة والمواجهة». وأضاف: «لقد أجرينا لقاء ممتازاً وهناكنا رئيس الجمهورية وفريقه على الخطوات المتقدمة الكبيرة. نحن في منتصف المسار ولكننا أمل. واعتقد أن ما حصل من جهة الحكومة والوزراء والشعب هو محاولة العودة إلى مكان فيه إلى حد بعيد الأذهار والسلام والتفاهم. هذا التقدم يعني حياة أفضل للشعب وللجيران وبدءاً خارطة طريق.. واعتقد انكم سترون في الأسابيع المقبلة تقدماً في كل الجوانب. نريد حياة أفضل للبنان ودول جواره ونزع السلاح هو قرار يخص الدولة اللبنانية».

وتابع: «لا تحمل أي تهديد بشأن نزع سلاح حزب الله وهناك تعاون من الجميع.. لا تعمل على تخويف أحد الفئات الإيجابية تشمل الحزب ولبنان وإسرائيل في آن معاً ونركز على الإزدهار المستقبلي لا الترهيب».

ورداً على سؤال عن الخطوة التالية بعد قرارات الحكومة الأخيرة، أي فيما يتعلق بانسحاب إسرائيل ووقف انتهاكها للاتفاق، أجاب باراك: «هذه بالضبط الخطوة التالية، يحتاج في الخطوة المقبلة مشاركة إسرائيل، وخطة اقتصادية للأزدهار، وعندما نتحدث عن نزع سلاح حزب الله، فإن هدف هذا الأمر

هو لصالح الشيعة وليس ضدهم. ما كان موضع التناس في الإعلام وفي النقاش أن هناك عداوية للشيعة، ولكن الفكرة هي أن الشيعة هم لبنانيون، وهذا قرار لبناني يتطلب تعاوناً من إسرائيل سعينا وراءه مرات ومرات».

وذكر أن «ألمورغان أورتاغوس عادت جزءاً من فريقنا». ومن بعيداً، انتقل الوفد الأميركي إلى البزرة حيث التقى قائد الجيش العماد روفول هيكل، قبل توجهه إلى عين التينة، حيث التقى الرئيس نبيه بري. وبعد لقائه الرئيس بري، قال باراك: «المهم هو التوصل إلى الأذهار والسلام الشامل للفئات والشعوب كلها وإنما نسير جميعاً بالاتجاه الصحيح». ومن عين التينة انتقل الوفد الأميركي إلى السرايا الحكومية حيث التقى الرئيس نواف سلام.

وخلال اللقاء، شدّد رئيس الحكومة على وجوب قيام الجانب الأميركي بمسؤوليته في الضغط على إسرائيل لوقف الأعمال العدائية، والانسحاب من النقاط الخمس، والإفراج عن الأسرى.

كما أكد سلام «على أولوية دعم وتعزيز قدرات القوات المسلحة اللبنانية، مالا وعتاداً، بما يمكنها من أداء المهام المطلوبة منها». وأكد، في السياق نفسه، على أهمية التجديد للقوات الدولية العاملة في الجنوب «اليونيفيل» وذلك «نظراً إلى دورها في ترسيخ الاستقرار ومساندة الجيش في بسط سلطة الدولة في الجنوب».

وكان الرئيس نبيه بري استقبل وصول باراك بالإعلان عبر قناة «العربية» أنه لا شيء لديه ليعرضه على المبعوث الأميركي، مطالبا بشكل لا لبس فيه بوقف إسرائيل اعتداءاتها والتزامها بتطبيق اتفاق